

الاعتماد على المتطوعين الاجانب ، والاستفادة من العمال العرب في مناطق ٤٨ و ٦٧ .

وينتهي المؤلف الى التأكيد على النقاط التالية :

١ - ان اكثر الاجراءات التي تركت اثرا ، كانت المساعدات الاميركية التي انقذت ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، والعمال العرب ، من المناطق المحتلة ٤٨ و ٦٧ الذين يشكلون حجر الرقى في سياسة اسرائيل لزيادة الانتاج .

٢ - اذا كنا لا نستطيع ايقاف المساعدات الاميركية نتيجة للارتباط العضوي بين الامبريالية الاميركية واسرائيل ، فيجب ان تكون قادرين على الاستفادة من الدور المؤثر الحيوي للعمال العرب ٠٠٠ وان العرب الذين يقرضون اميركا ، والذين تخشى اوربا ليس سحب ارضدتهم النقدية ، بل مجرد تحريكها ، يجب ان يعكسوا قدرتهم هذه باتجاه مزيد من الصمود لدول المواجهة .

واخيرا نورد الملاحظات التالية :

١ - كنا نتمنى الا ينجر المؤلف الى استخدام التعابير التي ترد في القاموس الصهيوني حول دولة العدو ، خاصة عندما يطلق على المستوطنين الصهاينة اسم « المواطنين الاسرائيليون » .

٢ - رغم ايلاء المؤلف الهجرة الى دولة العدو اهمية قصوى ، غير انه يتجاهل هجرة اليهود السوفيات ومدى دعمهم لهذه الدولة وتعزيز كيانها . ونحن لا نفهم تجنب هذه المسألة الخطيرة حتى من باب الحوار والتعامل مع « دولة صديقة » .

٣ - يفرق المؤلف في بعض الاحيان في تفسير اقتصادي جامد بالنسبة الى تفسير الاهداف الكامنة وراء الاعتداءات الصهيونية على الدول العربية خاصة عدوان حزيران ٦٧ ، وبالرغم من انه يذكر في مطلع الكتاب انه يضع الكيان الصهيوني في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الامبريالية ، حيث يلعب هذا الكيان دورا قائما على خدمة الامبريالية العالمية . وهذه نقطة اثرناها في سياق العرض .

**يوسف شوربي**

ميزانيتها مع ازدياد توسعها الخارجي مد نفوذها وتصدير رؤوس اموالها واستغلال اليد العاملة الرخيصة والحصول على المواد الخام ، ودخولها مع الامبرياليات الاخرى في صراع مكشوف على مناطق النفوذ .

وتأتي حرب تشرين لتعمق الازمات التي كان يعاني منها اقتصاد العدو فيما قبل الحرب . مما زاد في التكاليف المباشرة وغير المباشرة ، وخلق جوا من التعبئة ، اي الاستمرار في عدم العودة الى الاوضاع الطبيعية قبل الحرب ، ومحاولات الكيان الصهيوني لاستعادة قوته العسكرية وانعكاس هذه المسألة على ميزان المدفوعات وجميع فروع الانتاج . بكلمة اخرى ، ارتفاع الابعاء الامنية ، وبروز مسألة تمويل مشتريات الاسلحة . وتطرح مسألة ارتفاع الابعاء الامنية ضرورة « توجيه مزيد من الطاقة البشرية والانتاجية لتلبية متطلباتها » ، مما سيؤدي الى « ازدياد النقص في الطاقة البشرية المخصصة للفروع الصناعية الانتاجية » . وبالتالي رفع اسعار السلع المعدة للاستهلاك الداخلي ، وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات نتيجة النقص في السلع المعدة للتصدير .

وبالرغم من حفاظ دولة العدو على سياستها القديمة الثابتة بالنسبة الى المصروفات الامنية ، فان ضمان مستوى معيشة مرتفع لمواطنيها قد تعرض لهزة لاول مرة . ولقد لجأت حكومة العدو الى الاجراءات التالية لمعالجة هذا الوضع :

« (١) الحصول على مزيد من المساعدات والقروض لتمويل مشترياتها الامنية بالدرجة الاساسية . ومن ثم بقية الواردات الضرورية لاقتصادها .

(٢) تخفيض الاستيراد المعد للاستهلاك والعمل على تحسين الصادرات .

(٣) تقييد وتخفيض مستوى الطلب النقدي الكلي وتخفيض العهل في الاستثمارات ومشاريع التنمية وكذلك قطاع البناء .

(٤) رفع الانتاج باستنفار الطاقة البشرية في اسرائيل الى اقصى مدى » ، بالإضافة الى